التجربة التنموية لماليزيا: دراسة تحليلية

The development experience of Malaysia: An analytical study

العربي العربي [1*]،
بوعلي حمزة [2]،
[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،
larbi.larbi@univ-mosta.dz
[2] جامعة أحمد بن يحي الونشريسي،
hamzabouali.sp@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/11/17 تاريخ النشر: 2020/12/12

ملخص:

نظرا للدور الهام الذي تلعبه علامة السلع والخدمات خاصة في المجال الاقتصادي، خصها المشرع بحماية مدنية تمثلت في المنافسة غير المشروعة وهذا سواء أكانت العلامة مسجلة أم غير مسجلة، وذلك من أجل جبر الاعتداء عليها وإضفاء نوع من الاستقرار التجاري. مع التنويه أن هذه الحماية لا تتعلق بصاحب العلامة فقط بل تشمل أيضا التاجر المتعامل بها والمرخص له باستغلالها وجمهور المستهلكين. فهؤلاء يمكنهم رفع دعوى المنافسة غير المشروعة متى توافرت شروطها من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما.

تظهر أهمية الحماية المدنية بصفة خاصة في حالة كون العلامة غير مسجلة وهذا لفقدانها الحق في الحماية الجزائية، وأيضا عند عدم توفر شروط المساءلة الجزائية أو أركان الجريمة حتى ولو كانت العلامة مسجلة وفقا لأحكام القانون. وعليه يترتب عن هذه الحماية إلزام المعتدي بالتعويض ووقف الاعتداء.

كلمات مفتاحية:

الحماية المدنية للعلامة؛ أساس المنافسة غير المشروعة؛ نطاق المنافسة غير المشروعة؛ شروط المنافسة غير المشروعة.

Abstract:

In view of the important role that the goods and services trademark plays, especially in the economic field, the legislator has granted it with a civil protection which is represented in the illegal competition, whether the trademark was registered or not, in order to prevent any kind of violation and establish some commercial stability. Note that this protection does not relate to the owner of the trademark only, but also includes the trader using it and the one who has the right to exploit it and also the public of consumers. They can file a lawsuit for illegal competition when the conditions for it are met, including offence, damage, and the causal relationship between them.

The importance of civil protection appears particularly in case the trademark is not registered because it loses the right to the penal protection, and also when the conditions for criminal accountability or the elements of the crime are not met, even if the mark is registered in accordance with the provisions of the law. Accordingly, this protection compels the offender to pay compensation and stop the assault.

Keywords: Malaysia-Poverty-Ethnic Conflict-Welfare-Technological development

[*] **المؤلف المرسل**

مقدمـــة:

لم تَسْلَمْ ماليزيا من ويلات الاستعمار مثل دول عديدة من القارات الثلاث. لكنها استطاعت بقيادة سياسية حكيمة، وفي فترة زمنية قياسية أن تتجاوز كل هذه الاكراهات وتصنع لنفسها نمودجًا تنمويًا حقَّقَ العديد من المعجزات على كافة المستويات. فبعدما كان اقتصادها يعتمد على مواد أولية تكَّرس التبعية لحلقة الاقتصاد العالمي، أصبحت دولة تُصدِّر التكنولوجيا والصناعات الدقيقة، وحقَّقت أرقامًا اعترفت بجدارتها المؤسسات الدولية.

إن التمايز العرقي والديني أثرى التجربة الماليزية، بعدما كان سببًا في الفرقة والصدام. وغدت أحداث 23 ماي 1969 دافعًا لوضع استيراتيجيات شاملة حقَّقَت الرفاه، ورفعت من المستوى المعيشي لكل الأعراق المُكونِة للأمة الماليزية. من خلال خطط تنموية شملت سياسات واستيراتيجيات لعلَّ أبرزها الرؤيا المستقبلية لعام 2020، والعمل على توفير المؤشرات اللازمة لايجاد حلول عقلانية لكل الاكراهات التي يمكنها إعاقة تجسيد الأهداف المسطَّرة لتحقيق المزيد من التطور والنجاحات. هذه المعطيات رشحت نفسها لأن تكون متنًا لهذه الدراسة وتتبع مخرجاتها، والبحث عن المسالك الخفية التي خولت هذه التجربة النجاح والبروز.

- المشكلة البحثية: تحاول هذه الدراسة تفكيك العلاقة التي تربط بين متغيرات المسار التنموي في ماليزيا، وأهم المؤشرات التي بُنِيَت عليها مختلف السياسات التنموية واستيراتيجياتها، من خلال الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية: ماهي المتغيرات والعوامل، والمحطَّات الحاسمة التي قفزت بماليزيا من دولة هامشية متفككة في محيطها الإقليمي، إلى دولة متميزة اقتصاديًا واجتماعيا ونجاح لتجربة تنموية في ظرف زمني قياسي ومكانة دولية يغار منها القريب والبعيد. الإجابة على هذا الاشكال تقتضي

المبحث الأول: التنمية بين المفهوم والتطور التاريخ

ابتداء لا بد من ضبط مفهوم التنمية من خلال استعراض عدد من التعريفات ذات الصلة مع محاولة الخروج بتعريف جامع يتسم بالدقة والوضوح، ومن المهم أيضا تتبع التطور التاريخي للمفهوم الذي تفاعل مع الكثير من الأحداث والوقائع

المطلب الأول: مفهوم التنمية

لغة:([1]) نَمَى، يَنْمِي، نميًا ونَمَاءًا: زاد وكثُرَ. وقد يقال ينمو، نُمُوًا. أي يزيد في الشيء. والنماء: الربع.

نما، ينمو، نموًا:([2]) زاد وكثر. نمى، نماءًا ونميًا: شاع الشيء، رفعه وأعلى شأنه. أنمى الحديث، أذاعه على وجه النميمة.

اصطلاحا: لقد تعدَّدَت أبعاد مفهوم التنمية ومستوياته، ([3]) فبرز في علم الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية للدلالة على مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي بمعدل يضمن التحسن المستمر في نوعية الحياة للأفراد. كما ارتبط بمفاهيم عدَّة كالتنمية السياسية، التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية.

إن لفظ التنمية مشتق من نمَّى، أي الزيادة والانتشار. أما النمو من نما، ينمو نماءًا. والنماء يعني: أن الشيء يزيدُ حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه. وطِبقًا لدلالات هذا المفهوم للتنمية، فإنه لا يُعَّدُ مطابقًا للمفهوم الانجليزي "Development" الذي يعني التغيّير الجذري للنظام القائم، واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي(الخارجي)، وليس وفق رؤية وثقافة المجتمعات.

---

[1] - محمد نصر عارف، مفهوم التنمية (جامعة القاهرة: كلية العلوم السياسية) ص.2.

[2] - صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، ط 1(بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 1992) ص. 69.

[3] - إبراهيم البيومي غانم، أسرار الوصفة الماليزية للتنمية، مجلة الوعي الاسلامي، 2004/04/22، متاح على:www.suaidan.co

إن ظاهرة النمو تُعالَجُ في المفهوم العربي الاسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تُمثِّل إطار حركة المجتمع وتُحدِّده. فالزكاة هي نقصان للمال بمعايير الاقتصاد المادية، في حين تعني الزكاة لغةً واصطلاحًا، الزيادة والنماء، الممزوج بالبركة. بينما يُركِّز مفهوم النمو على قياس النمو بمؤشرات اقتصادية مادية دون مراعاةٍ للأبعاد الانسانية.

تعريف كاندل بارجي للتنمية: هي مجموعة من إجراءات الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القادمة. أما كارل دور، فيعرفها على أنها مجموعة من اجراءات وسياسات مُوجَّهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمن تستفيد منها الغالبية من أفراد المجتمع.

إن عملية التنمية عملية مُركَّبة ومُعقَّدة،([1]) تأخذ بعين الاعتبار الزمان والمكان والتركيبة الاجتماعية والنظام الاقتصادي والسياسي والظروف المحيطة به، منها الجغرافية التي يجب التعامل معها، أو الظروف التي يفرزها بنفسه، واكراهات المحيط الدولي والتي قد تتعارض والتوجهات الوطنية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية

إن المفهوم التقليدي للتنمية ظَلَّ محصورًا في البعد الاقتصادي، ويقاس بمقدار زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد. وبقي هذا المفهوم مرادفًا لمعنى النمو طيلة الخمسينات والستينات وشطر من سبعينيات القرن الماضي. إلا أن زيادة وتيرة التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي وتطور العلاقات الاقتصادية أثبت أن التخلف لا ينحصر فقط في قلَّة وندرة رؤوس الأموال الواجب توافرها للعملية الاستثمارية، بل هناك عوامل أخرى متمثِّلة في جملة من العوائق الهيكلية والمؤسسية والتي تظهر على مستويين:([2]) عوامل داخلية، المستوى المحلي لكل دولة على حدة، وعوامل خارجية تتعلق بنمط العلاقات الدولية التي تربط الدول المتقدِّمة بالبلدان النامية، والتي هي نتاج تاريخي لنظام دولي اتَّسم بعدم التكافؤ والاستغلال لمصالح المراكز الاستعمارية، واستيلائها على الثروات الطبيعية.

في السبعينات ركَّز مفهوم التنمية على أبعادٍ عدَّة، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية، سياسية. وغدا مفهوم التنمية في تسعينات القرن العشرين ينشد التحرر الانساني، الذي يعني تحرير الفرد والمجتمع من الجهل، الخوف، المرض والفقر. ويبدو أن الدولة الماليزية أدركت هذا التغير وفهمت الدرس جيدًا، بأن للتنمية جوانب مهمة غير اقتصادية يجب التركيز عليها في تجربتها التنموية. في إطار المضمون الجديد لهذا المفهوم، جاءت التجربة الماليزية لِتُرَكِّزَ على محاربة الفقر وبناء الانسان الجديد وتحريره من قيود التخلف، وتشجيع الابداع، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتدعيم الاعتماد على الذات، وتقوية السياسات التصديرية بدل الاتكال.

المبحث الثاني: ماليزيا من المعطى الجغرافي إلى النظام السياسي

يتناول هذا المبحث سمات ومميزات ماليزيا على مستويين هما المعطى الجغرافي وطبيعة تكوين وتطةر النظام السياسي المحلي

المطلب الأول: ماليزيا، الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية

إن مصدر كلمة ماليزيا ([3]) جاء من مصطلح "javanés malayu" والذي يعني الهارب "fugitivo". نسبة إلى مجموعة من "javaneses" الذين هربوا من جزيرة سوماطرا بأندونيسيا، فرارًا من الاضطهاد الانجليزي.

[1]-Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, El amanecer del sudeste asiático: Experiencias de Singapur y Malasia, Universidad Nacional de Costa Rica, 31 de marzo del 2008. P.P. 10-12.
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/icap/unpan035186.pdf

[2]-محمد إسماعيل، التجربة الماليزية...مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014) ص.ص. 12-14.

[3]-Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, Ibid. P.P. 10-12.

ماليزيا دولة اسلامية تقع في الجنوب الشرقي من قارة آسيا، يحدُّها من الشمال تايلاندا وبحر الصين الجنوبي وسلطنة بروناي، ([1]) وجنوبا بحر جاوا وجزيرة سنغافورة وأندونيسيا، وشرقا بحر صولو وبحر سليبس، وغربا مضيق ملقا الذي يفصلهما عن جزيرة سوماطرة. وتبلغ مساحتها 329.750 كلم2. يتكون اتحاد ماليزيا من مجموعة من الجزر وقسمين أساسين، ([2]) يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي بمسافة تقدر بـ 650 كلم. القسم الأول يعرف بماليزيا الغربية أو شبه الجزيرة الماليزية، بمساحة تقدر بـ 131.598 كلم2 غالبية سكانها من الملايا. ويشمل 13 ولاية اتحادية من بينها العاصمة كوالالمبور. أما القسم الثاني، فتمثله ماليزيا الشرقية التي تتربع على الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو صانعةً حدودًا مع أندونيسيا على طول 1300كلم، ومحيطةً بسلطنة بروناي. وتتكون من ولايتي صباح " Sabah"، وسرواك " Sarawak" والاقليم الفيدرالي لَابُوانْ " Labuan"، بمساحة قدرها 198.160 كلم2. هذا إلى جانب مجموعة من الجزر الصغيرة تقع بالقرب من شبه جزيرة الملايو ومن جزيرة بورنيو، وتبلغ مساحة هذه الجزر حوالي 3300 كلم2.

أما مواردها الطبيعية ([3]) فيمكن إجمالها في الحديد، القصدير، النحاس، الأخشاب والغاز الطبيعي، إلى جانب إنتاج محتشم من الفحم والنفط. يقدَّرُ إنتاجها السنوي من القصدير بـ 65 ألف طن، أي ما يعادل 36 % من الإنتاج العالمي مايبوئها احتلال المركز الأول عالميًا. أما الحديد فتحتل المرتبة الثانية في إنتاجه، بحجم يصل إلى نصف مليون طن سنويًا. إنتاجها من البوكسيت يصل إلى 940 ألف طن سنويًا، وحوالي 20 مليون طن من النفط. وتحتل ماليزيا مركز متقدم بين دول آسيا في إنتاج وتصدير الأخشاب، وموارد طبيعية أخرى كالمطاط، زيت النخيل، الكاكاو، جوز الهند والتوابل.

المطلب الثاني: المعطى التاريخي وطبيعة النظام السياسي

لقد دخل البرتغاليون ([4]) ماليزيا عام 1511م ومكثوا فيها مايقارب السبعين عاما، وحلَّ محلهم الهولنديون. إلاَّ أن الانجليز كانوا أقوى ودخلوا سنغافورة التي كانت جزءً من ماليزيا عام 1794م وبقوا فيها إلى غاية 1942م، موعد استسلامهم لليابانيين الذين مكثوا هناك حتى 1945م. خسارتهم الحرب العالمية الثانية فرضت عليهم مغادرتها ليعود الانجليز من جديد عام 1946م، واحضارهم طوائف الصنيين والهنود إلى ماليزيا ومنحهم حق المواطنة مع الملايا، وانتهاجهم سياسات فرق تسد وتبعات ذلك من نهب للثروات وصراعات اثنية.

نالت ماليزيا استقلالها يوم 31 أوت 1957م من الاحتلال الانجليزي، ([5]) وهي ملكية دستورية أخذت الشكل الفيدرالي والنظام البرلماني. وفي عام 1963 انضمَّت إليها كل من سنغافورة، صباح وصرواك. لكن عامين فيما بعد تمَّ طرد سنغافورة لأسباب عرقية، مُشكِّلةً دولة لوحدها. رئيس الدولة هو الملك الذي يتم اختياره من بين السلطنات المشكلة للمملكة، وهي سبعة لفترة خمس سنوات. أما ولايات" Malaca"و "Pulau Pinang" و "Sabah" و"Sarawak"، ليست لديهم ممالك محلية. رئيس الحكومة هو

---

[1] -ناديا فاضل عباس فضلى، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية، 2012، ع.54، ص.163. https://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76021

[2] -عاصم شحادة، تمويل البحث العلمي وأثره في التنمية البشرية، ماليزيا نموذجًا، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2012، ع.400. ص.89.

[3] -Alfredo Pérez Bravo, Iván Roberto Sierra Medel, Iván Roberto Sierra, Relaciones étnicas y desarrollo económico en Malasia, Política y Cultura, primavera 2004, núm. 21, P.132. Disponible en : http://www.scielo.org.mx/pdf/polcul/n21/n21a09.pdf

[4] -Index mundi, Malaysia Demographics Profile 2018, January 2018. https://www.indexmundi.com/malaysia/demographics_profile.html

[5] -Bumiputera: Malays and indigenous people in Malaysia.

رئيس الوزراء الذي ينبثق عن السلطة التشريعية المؤلفة من مجلسين. مجلس الشيوخ " Dewan Negara" المشكل من 70 عضو، ومجلس النواب " Dewan Rakyat" من 180 عضو.

يبلغ عدد سكانها 31.381.992 مليون نسمة. ([1]) وهي مجتمع تعددي يضم ثلاث مجموعات عرقية رئيسية: الملايا الأصليون"Bumiputera "، الصينيون والهنود، إلى جانب مجموعات أخرى. يمثل البوميبوتيرا"([2])" Bumiputera) 61.7 % وهم خليط من الملايا والسكان الأصليين، "يمثل الملايا"Malays " أكبر إثنية بنسبة 50.7 %، ثم السكان الأصليون"indigenous" بـ 11 %"، يليهم الصينيون بـ 20.8 %، الهنود بـ 6.2 %، اثنيات أخرى 0.9 %، الأجانب 10.4 %، ولكل اثنية لغتها ودينها.

نَصَّتْ "الماغْنَا كَارْتَا" على أن الإسلام واللغة الماليزية هما دين ولغة الاتحاد. يمثِّل ([3]) المسلمون 61.3 % من عدد السكان، البوذيون 19.8 %، المسيحيون 9.2 %، الهندوس 6.3 %، إلى جانب ديانة أخرى تسمى الطاوية"Taoism". وعلى الرغم من المكانة السياسية للملايا، ([4]) إلاَّ أنهم تركَّزوا في المناطق الريفية والولايات الأقل نموًا وكذلك في الوظائف الأقل أجرًا. فهم نسبة كبيرة من الفقراء، طبقة متوسطة ضعيفة، وقليل من الأغنياء مقارنة بالصينين الذين انتقلوا من المهن ذات الأجور المنخفضة في قطاعي الزراعة والصناعات ذات المهارات المنخفضة، إلى الصناعات ذات الأجور المرتفعة. رواتبهم ضعف رواتب الملايا، يكاد يختفي فيهم الفقراء، ولهم طبقة متوسطة قوية. أما الهنود فلديهم أسر فقيرة جدًّا، ويميلون عمومًا إلى التواجد في الخانة الوسطى بين المالايا والصينيين. إن التفاوت لم يقتصر على توزيع الدَّخْلْ فحسب، بل تعدَّاه إلى ملكية الثروة. هذا الاختلاف في التوازن بين المجموعات العرقية ترك بصماته على المناخ السياسي للبلاد.

من نقاط قوة التجربة الماليزية هو استمرار السياسات الاقتصادية ([5]) على الرغم من اختلاف المسيّرين وصانعي القرار، وتحملهم مسؤولية إنجاح المشاريع مثل برنامج السياسة الاقتصادية الجديدة، ورؤيا 2020. كانت برامجًا مترابطة، وتحضى بدعم الحكومة واستعدادها على مساندة استمراريتها. كما كان للصدامات الاثنية في 13 ماي 1969 نتائج سلبية، أفرزت ايجابيات جعلت الحكومة تدرك خطورة هكذا أحداث على المستقبل الأمني لماليزيا، وضرورة التفكير الجدِّي في ايجاد حلول منطقية ودائمة. إن الاختلاف في الديانة، اللغة والثقافة عقَّد المسار التنموي في ماليزيا، واستدعى مجهودات جَبَّارة، وتضحيات من أطراف عديدة. ما أدى بها إلى أن تكون نموذجا تنمويًا ناجحًا، كان للدولة دور كبير في صناعة الاستيراتيجيات وتوجيهها.

المبحث الثالث: التنظير للتنمية، وسياسات اعادة البناء.

المطلب الأول: التنظير للتنمية، من البعد التقليدي إلى النظريات الحديثة

لقد كان للحرب العالمية الثانية نتائج سلبية على اقتصاديات الدول التي كانت قوية، مادفع مؤسسات على غرار البنك الدولي للبناء والتعمير الذي تحول إلى البنك العالمي، التفكير في سياسات إعادة البناء لاقتصاديات هذه الدول، واعتبر التصنيع

[1] -Malasia, rumbo a la prosperidad, 26/03/2015. https://www.icex.es/icex/es/Navegacion-zona-contacto/revista-el-exportador/mundo/REP2015401268.html

[2] -Ragayah Haji Mat Zina, Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries, Institute of Malaysian & International Studies, National University of Malaysia., Vol. 6, No. 1, April 2014. P.19. https://ijie.um.edu.my/index.php/ijie/article/download/4918/2771/

[3] -Jayum A. Jawan and others, Development: The Malaysian Experience, Journal of Public Administration and Governance, Department of Politics and Government Faculty of Human Ecology, Universiti Putra Malaysia (UPM) 43400, Serdang, Selangor, Malaysia. December 05, 2014, Vol. 4, No. 4. P.160.

[4] - Jayum A. Jawan and others, Ibid. P.161.

[5] - Ibid. P.161.

عقب الحرب هو السمة الرئيسية للتنمية.([1]) خروج الدول الأوربية منهارة من الحرب صعَّب من مهمة احتفاظها بمستعمراتها، التي نال أغلبها الاستقلال، وجعلها تفكر في ضرورة تطوير اقتصادها، وغدت التنمية أولوية في تأكيد استقلالها، والحصول على الاحترام والشعور بالكرامة الذاتية التي حُرِمَتْ منها خلال مرحلة الاستعمار.

إن احتياجات الدول المنهزمة في الحرب العالمية الثانية والدول الحديثة الاستقلال، قسَّمت الدراسات المهتمة بالتنمية إلى مجالين تمحورت حولهما نظريتان أساسيتان، ([2]) وهما النظريات التقليدية وغير التقليدية في تفسير عملية التنمية. النظريات التقليدية، رأت أن النظام الرأسمالي لديه نموذج طبيعي يُوَّفِرُ أحسن السبل لتجْسِيد التنمية، ارتكازًا على النمو الاقتصادي، وأن تراكم الثروة هو العامل الرئيسي للتنمية وعدم المساواة الاجتماعية، هو الثمن الحتمي للتقَدُّم. وهو ماركَّزت عليه نظريات الحداثة واعتبارها التطور عملية محايدة جربتها الدول الغربية، وعلى الدول النامية أن تسلك نفس المسار. النظريات غير التقليدية تعتبر الرأسمالية بنية غير عادلة ولا يمكن الحفاظ عليها، وأن التخطيط الاجتماعي والدور الحكومي يساعدان في ايجاد حلول لمشكلات السوق. وأن مساواة التطور بالنمو الاقتصادي، دون الاهتمام بأسعاره الاجتماعية، يُشَكِّل تهديدًا خطيرًا على حياة الإنسان. ويفترضون امكانية تجسيد التنمية، من خلال إعادة توزيع الإنتاج والقضاء على عدم المساواة. وتعتبر النظريات الماركسية والماركسية الجديدة، النظريات ما بعد البنيوية والنسوية من بين النظريات غير التقليدية الرئيسية، والتي ركَّزت على دور الدولة في دفع المسار التنموي خلال القرن العشرين. خاصة في دول العالم الثالث التي رأى فيها صانع القرار اعتماد المقاربة الكينزية، أن دور الدولة جوهري في الدفع بالتنمية إلى الأمام، عبر تهيئة الظروف والشروط المناسبة للجميع في السوق.

إن نظريات النمو الحديثة ([3]) رَكَّزَت على التَغَيُّر التكنولوجي، دور الحكومات، السياسات التجارية، وتنمية رأس المال البشري كمحدِّدات للنمو الاقتصادي. كما أكدَّت العديد من الدراسات على أن الصادرات لوحدها ليست العامل الرئيسي المساهم في النمو الاقتصادي، بل أن هناك عوامل حاسمة أخرى مساعدة على ذلك. على غرار الدراسة التي قام بها أحمد وهارِنْهِرُونْ "Harnhirun" عام 1996 على عدد من الدول كأندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند باستخدام سلسلة من البيانات للفترة الممتدة من 1966 إلى 1988، بغية معرفة إذا كانت الصادرات هي سبب نمو اقتصاديات هذه الدول وتطورها. فوجدوا السِّر في الصلة بين الصادرات والنمو الاقتصادي يكمن في السياسة التنموية، وأن التنمية الاقتصادية هي التي تسبب نمو الصادرات، وليس العكس.

نفس النتيجة توصل إليها كل من شَارْمَا وبَنَاجْيُوتِدِيسْ "Sharma and Panagiotidis" في دراسة لهما عن الهند عام 2005، حول مصادر النمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين 1971 إلى 2001 من خلال استعمالهما لمنهج يوهانسن، واستخدام قياسين هما الناتج المحلي الإجمالي مع التصدير والناتج المحلي الإجمالي دون تصدير، فلم تكن الصادرات محدِّدًا أساسيًا. على الرغم من أن الدراسات الشاملة تدعم الفرضية القائلة بأن التصدير يميل إلى تحفِّيز النمو الاقتصادي، في حين أن دراسات التسلسل الزمني لاتسير في نفس الاتجاه.

---

[1] -Mori Kogid and Others, Determinant Factors of Economic Growth in Malaysia: Multivariate Cointegration and Causality Analysis, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 24, May 20th, 2014. P. 124. https://www.researchgate.net/profile/Dullah_Mulok/publication/231351746_Determinant_Factors_of_Economic_Growth_in_Malaysia_Multivariate_Cointegration_and_Causality_Analysis/links/0912f50d10ce35e414000000/Determinant-Factors-of-Economic-Growth-in-Malaysia-Multivariate-Cointegration-and-Causality-Analysis.pdf

[2] - Mori Kogid and Others, Ibid. P. 125.

[3] - Ibid. P. 126.

أما في دراسة ([1]) لِكُورْتِيسْ وباوْلينَا "Cortes-Jimenez and Pulina" عام 2006 حول دور السياحة في النمو الاقتصادي خَلُصَتْ إلى أن السياحة الدولية هي مصدر لأكبر العملات الأجنبية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، مثلها مثل الدول المرتفعة الدخل، حيث غدت تنتهج سياسات تشجيعية لتعزيز قطاع السياحة. ووجدا في دراستهما أن السياحة كانت عاملاً أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالنسبة لإسبانيا، منه بالنسبة لإيطاليا.

المطلب الثاني: العوامل الجديدة لإنجاح السياسات التنموية

كما توجد دراسات أخرى ركَّزت على التربية والتعليم كمؤشرات للنمو الاقتصادي ([2]) مثل "Barro" "Spiegel" "Mankiw". أما بْيَازولو"Piazolo" في دراسة له عام 1996 حول محدِّدات النمو الاقتصادي في أندونيسيا من خلال تحليل السلاسل الزمنية على أساس نموذج التكامل المشترك والخطأ من عام 1965 إلى عام 1992، أكَّد في التجربة الأندونيسية على أهمية الاستثمار في الرأس مال البشري. وهو نفس ماركَّز عليه رامِيراث "Ramirez" في دراسة له عام 1998، ووجد أن تنمية رأس المال البشري على مستوى عالٍ يمكن أن يؤثر على الاقتصاد، ويرفع الإنتاجية ويزيد من الإبداع. وأن الاستثمار في التعليم سيعزِّز تنمية رأس المال البشري الناقد وصقل مهاراته التكنولوجية.

أشارت العديد من الدراسات، أن هناك عوامل محدِّدة أخرى مثل الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، والنفقات الحكومية والاستهلاك المحلّي وسعر الصرف، تمثل تهديدًا لاستقرار البلاد إذا لم يتم إدارتها بشكل جيد. كما أن المؤسَّسَات القوِّية توجه الاقتصاد نحو الافضل عبر الحكم الراشد للادارة العقلانية لهذه الموارد. إن النمو الاقتصادي هو نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل المؤثرة تتفاعل فيما بينها.

في دراسة ([3]) لسِينْها"Sinha" حول تأثير الانفتاح على الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الآسيوية، أشارت النتائج المتوصل إليها بالنسبة لإيران وهونغ كونغ وباكستان وسنغافورة والعراق وميانمار والصين، أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي. نفس النتيجة توصل إليها بَكِيرْ"Bakare " في دراسة له عام 2011 حول نيجيريا، وفحصه العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة بين 1979-2009، فكانت النتيجة ايجابية هذه العلاقة. وهو نفس ما أكدَّ عليه شُودَهْرِي"Chaudhry" عام 2010 من خلال فحصه العلاقة السببية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة من 1972 إلى 2007. نفس الاتجاه أكدَّ عليه كل من بَجْوى وصديقي " Bajwa and Siddiqi " في دراسة لهما عام 2011 حول ايجابية العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في أربع دول من جنوب آسيا.

الباحثان أَغْرَوال وخَان"Agrawal and Khan " في دراسة لهما عام2011 برهنا على الترابط الايجابي بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في دراستهما حول الصين والهند. ومن النتائج التي توصل لها موري كُوجِيدْ"Mori Kogid " من خلال هذه الدراسة، أن الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التنمية الحكومية وتكوين رأس المال لها تأثير كبير من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في ماليزيا. فما هو موقع هذا التوجه النظري في فلسفة ماليزيا التنموية؟

المبحث الرابع: مراحل التطور التنموي في ماليزيا، وأسس فلسفتها.

المطلب الأول: التجربة الماليزية ومراحل النمو فيها

[1]-Norazrul Mat Ros and others, Determinants of Economic Growth in Malaysia 1970-2010, Asian Journal of Empirical Research, 26 December 2013. P. 1142. Available at: https://www.researchgate.net/publication/259453769_Determinants_of_Economic_Growth_in_Malaysia_1970-2010

[2]-Rahimah A. Aziz, Paradigm Shift: Malaysia's Development Plans, Akademika 49 (Julai) May 23rd, 2012. P.75.

[3]-Draft Development Plan of Malaya (1950–1955), First Malaysia Plan (1966-1970).

على الرغم من الاختلاف في تحدِّيد مراحل التجربة التنموية في ماليزيا، إلاَّ أن أغلبية االدارسين يتفقون على امكانية تقسيمها إلى مرحلتين أو فترتين عريضتين وهما:([1]

- المرحلة الأولى: مرحلة ما بعد الاستقلال(1957-1970). ([2]) كانت عملية التنمية في ماليزيا، وخاصة منذ الاستقلال حتى عام 1970، تستند في المقام الأول إلى العقيدة الكلاسيكية للنمو الاقتصادي المبنية على افتراض أن الاستقلال السياسي كفيل باحداث تنمية اقتصادية سريعة. لكن مع آواخر الخمسينات وبداية الستينات، برز نموذج الحداثة الذي أكَّد على أن الاستقلال السياسي لا يكفي لتوليد النمو الاقتصادي أو الحفاظ عليه. وتُرْجِمَ ذلك في أهداف الخطة الماليزية الأولى 1957-1965 والثانية 1966-1970، بالتركيز على توفير رأس المال الكافي لتنفيذ أهداف التنمية كالتصنيع، والتنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية، ورفع مستوى معيشة السكان. خلال هذه الفترة، كان النمو الاقتصادي مساوياً للتنمية، اقتصر التصنيع فيها على عدد قليل من الصناعات البديلة، وعملت الحكومة على وضع برنامج للتنمية الريفية، وكان تدخل السلطات العمومية نسبيًا.

لم تُولَى المشاكل الاقتصادية-الاجتماعية أي اهتمام. فمن إجمالي الإنفاق العام على التنمية تَّم تخصيص أكثر من 50٪ للقطاع الاقتصادي، في حين أن مخصَّصات القطاع الاجتماعي تراوحت بين 14٪ إلى 29٪. ما أدى إلى تنمية غير متوازنة بين المجتمع والدولة، كانت سببًا في انهيار الأعراق المختلفة واندلاع أعمال الشغب العنصرية في 13 مايو 1969، التي كانت محطَّةً فارقة في تاريخ ماليزيا الحديث.

- مرحلة 1970، وطفرة الانتقال الماليزي. ([3]) لقد انتقل الاقتصاد الماليزي من صادرات اعتمدت على المواد الأولية ([4]) من الخشب والغاز الطبيعي والبوكسيت والقصدير والمطاط وزيت النخيل والأرز، إلى اقتصاد يصدِّر الآلات المصنَّعة والمعدَّات، المنتجات الزراعية والغذائية والكيميائية، الصناعات الدقيقة وأدوات الكمبيوتر إلى كل من الولايات المتَّحدة، اليابان، الصين وهونكونغ. وقد تزامنت هذه المرحلة ([5]) مع انطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة "([6]"NPE) التي استهدفت الفترة 1971-1990، جاءت كردَّة فعل على الصدامات العرقية لـ 13ماي1969. ركَّزت على التصنيع في توجيه الاقتصاد، خاصة الصناعات الثقيلة وتطوير التكنولوجيا. تمَّيزت بتواجد الحكومة في كل قطاع، ماعدا القطاع الزراعي. أطلقت برنامج متكامل يعالج جدلية العرق مع الوظيفة - الاقتصادية قصد زيادة مشاركة الماليزيين (Bumiputra) في التوظيف، والعمل على تمكينهم من الحصول على 30 % من الشركات مع حلول 1990. القضاء على الفقر ومعالجة الاختلالات الاقتصادية العرقية، واستفادة الفئات منخفضة الدخل من التحسين التدريجي لظروفها المعيشية بفضل السياسات الاجتماعية التي تنفذها السلطات العامة.

---

[1] -Second Malaysia Plan (1971–1975), Third Malaysia Plan (1976–1980), Fourth Malaysia Plan(1981–1985), Fifth Malaysia Plan(1986–1990), Sixth Malaysia Plan(1990–1995), Seventh Malaysia Plan(1996–2000), Eighth Malaysia Plan(2001–2005), Ninth Malaysia Plan(2006–2010), Tenth Malaysia Plans(2011–2015), Eleventh Malaysia Plans(2016–2020). Source: www.epu.gov.my

[2] -José Jaime López Jiménez, Malasia, un caso de éxito económico, México y la cuenca del pacifico, vol. 10, núm. 30 septiembre / diciembre de 2007, Universidad de Guadalajara, México. P.05. Disponible en: http://www.redalyc.org/articulo.oa?id=433747606001

[3] -Leong Choon Heng et Tan Siew Hoey, Malaisie : Développement social, réduction de la pauvreté et transformation de l'économie. P.02. https://www.unicef-irc.org/research/ESP/OA1_files/Malaysia.pdf

[4] -NPE : Nouvelle politique économique. NEP: The New Economic Policy.

[5] - Leong Choon Heng ET Tan Siew Hoey, Ibid. P.02.

[6] - IMP: the Industrial Master Plan 1986.

إن الركود الاقتصادي لعام 1984 جعل النمو ([1]) يسجِّل معدلاً سلبيًا -1% ، وارتفعت البطالة من 5.8 ٪ في عام 1984 إلى 8.3 ٪ في عام 1986، ماستوجب سياسات للتكيف والاصلاح استمرت إلى عام 1990. وجاءت الخُطَّة الصناعية الرئيسية "([2])"IMP) لعام 1986 لتحدِّد المعالم الرئيسية للتنمية الصناعية للبلاد، فتطور قطاع التصنيع واراتفعت مداخيله بأكثر من 60 % من مداخيل الدولة. ومع الخطة السادسة (1990-1995)، ثم منظور المخطط الثاني (1991-2000) ([3]) الذي هدف إلى توسيع قطاع التصنيع وتعزيز وتحديد مصادر جديدة للنمو، كاستثمارات القطاع الخاص وحقن المزيد من الأموال لتدعيمه كونه محرك رئيسي للنمو. ((4]

لقد ركزَّت ماليزيا على التصنيع والتطوير التكنولوجي. وقد دعَّم ذلك ([5]) قانون الاستثمار المصادق عليه عام 1986 الذي فضَّل وشجَّع الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وعزَّز قطاع الأجهزة والبرمجيات. وتدعيم الشركات التي تنشط في هذا المجال مثل شركة "TELEKOM MALAYSIA" المتخصِّصة في مجال الاتصالات، وشركة "Perodua" وشركة "TENAGA NASIONAL" المتخصِّصتان في صناعة السيارات، واستفادة شركة "TENAGA" من التطور التقني في العمليات الهندسية التي تصاحب صناعة السيارات، بالشراكة مع العملاق الياباني في مجال التصميم وصناعة المحركات، فكانت سيارة بروتون "Proton" عام 1985 أول نموذج ماليزي. وتجاوزت الشركة عام 1996 إنتاج وبيع أكثر من مليون سيارة من هذا النوع، صدَّرت منها إلى 50 دولة من أوربا، آسيا وافريقيا، حوالي 120.000 سيارة لبريطانيا وحدها.

المطلب الثاني: محمد مهاتير، ورؤية مابعد المستقبل لماليزيا الجديدة

إن خطة سياسة التنمية الوطنية(1991-2000) ""NDP،[6]) كانت الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية تحت رئاسة الدكتور مهاتير محمد من (1981-2003).([7]) استطاع الفوز في الانتخابات وترأس الحكومة لعهدات ثلاث،([8]) لإقتناع الناخبين بالنتائج الايجابية التي تمَّ تحقيقها. لقد لخَّص السيد مهاتير أفكاره ورؤيته السياسية والتنموية للدولة الماليزية في كتابة "معضلة الملايو" عام 1970، والذي مُنِعَ من النشر إلى غاية وصوله إلى السلطة عام 1981 حيث رفع هذا الحظر. ومن المحاور التي ركَّز عليها: ((9]

- ضرورة الوحدة بين فئات الشعب، والعمل وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات، مع استلهام تجربة تنموية يمكن الاسترشاد بها تمثلت في اليابان التي قهرت أسطورة التفوق الأوربي، العمل على جذب الاستثمار الخارجي، الاهتمام بالتعليم والتكنولوجيا، والانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي. وقد اتهمه الغرب بالديكتاتورية نظراً لإنتقاداته الشديدة لهم في العديد من المناسبات، إلاَّ أنه فنَّد ذلك باستقالته في قمة مجده وعزِّ التطور الماليزي. فاعتزل الحياة السياسية عام 2003، بعد 22 سنة من العطاء. وأثبت

1 -Second Outline Perspective Plan.

2 - Rahimah A. Aziz, Ibid. P.72.

3 - Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra Medel, Ibid. P.P. 64, 65.

4 -NDP : National Development Policy.

5 - ناديا فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010، مجلة دراسات دولية، ع.54. ص.168.

6 -Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra, Malasia en las transformaciones del sudeste asiático, Comercio exterior, Vol. 54, NÚM. 2, febrero 2004. P. 138. http://revistas.bancomext.gob.mx/rce/magazines/62/4/RCE4.pdf

7 -محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2014) ص. 134.

8 - Rosyidah Muhammad, The Development of ict and its political impact in Malaysia, Journal of Borneo Social Transformation Studies (JOBSTS), University Malaysia Terengganu, Vol.1.2015, p.3.

9 - Norazrul Mat Ros and others, Ibid. P. 1141.

للعالم أنه يمكن لدولة اسلامية أن تنهض اقتصاديًا اعتمادًا على الوحدة والتآلف بين كافة الأطياف المشكلة لنسيج المجتمع الماليزي ودياناته. وسلَّم المشعل إلى السيد عبد الله أحمد بدوي، وغدا منهجه السياسي والتنموي مثالاً يقتدي به العديد من الساسة وصانعوا القرار.

كما عزَّز تجربة الإصلاح السياسي ([1]) عبر وضع حزمة من الإصلاحات ركزت على اجراء انتخابات دورية كل خمس سنوات، واعتبرت الآلية المثلى للتداول السلمي على السلطة. ووضع شروط للعبة السياسية يكسب فيها الجميع مثلت حجر الأساس لنجاح الإصلاح السياسي.

لقد سجَّل الاقتصاد الماليزي ([2]) في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2010 نسبة نمو قدِّرت بـ 8.5 %، وساهم في ذلك ارتفاع الصادرات بنسبة 25.2 % للفترة الممتدة من 1976-1980 مقارنة بـ 12.3 % للفترة 1971-1975. هذا النمو المتزايد مكَّنها من الحصول على 558.382 مليون دولار نتيجة سياسة التنويع الاقتصادي، والانفتاح التجاري الذي انتهجته ماليزيا منذ 1970.

احتلت ماليزيا ([3]) المرتبة 29 في مؤشِّر التجارة والتنمية للأونكتاد في عام 2006، بفضل مؤشِّرات منحتها هذا المنصب وهي 112.50 مليار دولار كناتج محلي إجمالي، وهي حسب الأونكتاد، 2.11% من تصدير السلع والخدمات على المستوى العالمي. وحسب المنظمة العالمية للتجارة، كانت ماليزيا واحدة من الدول الأكثر دفعًا لرسوم الإتاوات والتراخيص. في عام 1996 تمَّ إطلاق مشروع "العَدَّاءْ الخارق للوسائط المتعدِّدة"([4]). لدعم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في منطقة جنوب شرق آسيا. وضمَّ أكثر من 900 شركة وطنية ومتعدِّدة الجنسيات، التي يتركَّز نشاطها حول البحث والتطوير والخدمات في مجال الاتصالات متعددة الوسائط. وحصولها على امتيازات جبائية واغراءات عملاقة بغية انجاح المشروع.

لقد كان مسار السيد مهاتير محمد نبراسًا لرئيس الحكومة عبد الله أحمد بدوي الذي جاء بعده. وهو ذو أصول يمنية، ([5]) كان والده محرِّرَ نص وثيقة الاستقلال الماليزي. ركَّز على محاربة الفساد، وقدَّم رؤية اسلامية تحت عنوان "الاسلام الحضاري" كنموذج للاعتدال في مواجهة التطرف والتعصب. ولم يبتعد كثيرًا عن الخطوط العريضة التي رسمها محمد مهاتير في استيراتيجيته لصناعة مستقبل ماليزيا التنموي.

تأتي "الرؤيا المستقبلية""NVP" للفترة 2001-2020 التي قُسِّمت إلى مرحلتين زمنيتين، مدَّة كل واحدة عشر سنوات. ([6]) هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الدخل الفردي، ونسبة النمو إلى 7 % مع حلول 2020. أما برنامج التحول الحكومي "([7]) "GTP) فهو مشروع فُصِّلَ إلى ثلاثة نطاقات مختلفة. ([8]) تبدأ المرحلة الأولى عام 2010، وتَمَّ التركيز فيها على البناءات الفكرية وتحويل الرؤية التي تعتبر موطىء قدم لبقية البرامج الأخرى، ثم مرحلة التعديل والتحسين في البرامج المُقَدَمَة سابقًا. أما المرحلة الثالثة، فَأُطْلِقَ عليها اسم "مابعد المستقبل" "The Future and Beyond" والتي تمتد إلى 2020. وهي مرحلة تؤسس لإصلاحات جديدة محورها الانسان، تتظافر فيها كل الجهود لإخراج ماليزيا من فخ الدَّخْل المتوسط. هذا إلى جانب اجراء تعديلات

1 - Vinicio Sandí Meza, Daniel López Zúñiga, Ibid. P.P. 13, 14.

2 -MSC: Súper Corredor de Multimedias.

3 - محسن محمد صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2008). ص. 20.

4 - Jayum A. Jawan and others, Ibid. P.162-164.

5 -GTP: The Gouvernment Transformation Programme.

6 -Malaysia's Development Policies, P.37.

https://www.springer.com/cda/content/document/cda.../9789811009761-c2.pdf?

7 - Jayum A. Jawan and others, Ibid. P.162-164.

8 - NEP: New Economic Policy.

واصلاح في الهياكل الحكومية بهدف تقديم أحسن الخدمات للمواطنين، وتجسيد الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض تكاليف المعيشة عبر سِتَّةِ محاور أساسية: تخفيض الجريمة والحدِّ منها، محاربة الرشوة، تحسين نتائج التمدرس، رفع مستويات المعيشة للأسر ذات الدَّخْل المنخفض، تحسين البنية التحتية في الأرياف، تحسين النقل العام في المناطق الحضرية.

مشروع الرؤيا المستقبلية استشرف تسعة تحدِّيات تواجه المسار التنموي وهي: ([1]) 1-تأسيس مجتمع موحَّد ومتكامل عرقياً. 2-الاعتماد على النفس، واعطاء صورة ايجابية. 3-تطوير الممارسة الديمقراطية. 4-التأسيس لمنظومة قيمية ايجابية. 5-خلق مجتمع ليبرالي متسامح. 6-التأسيس لمجتمع يحترم العلم ويقدسه. 7-تدعيم الأسرة وتقويتها. 8-التوزيع العادل للثروة، والنأي عن العرقية في التوزيع. 9-التأسيس لاقتصاد تنافسي للمساهمة في تطوير المجتمع.

إن الفكرة الجوهرية في فلسفة ماليزيا للتنمية تمثَّلت في محاربة الفقر، ورأت أن العلاقة بين زيادة النمو وتراجع الفقر علاقة طردية موجبة. فالقضاء على الفقر يؤدي إلى تعليم أفضل، وإلى صحَّة تُسَهِّلُ المساهمة وبفعالية في عملية تسريع معدَّلات النمو الاقتصادي، الذي يقود إلى المساواة في الدَّخل، فينعكِسُ ايجابًا على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم، وتوفير الضروريات من الغذاء، العلاج، التعليم والأمن. بهذه الفلسفة القوية، استطاعت ماليزيا رفع التحدِّي وهزمت الفقر.

المبحث الخامس: ماليزيا، من سياسات التنمية إلى ركائز استيراتيجيات النمو.

المطلب الأول: استيراتيجات النمو الماليزية وركائزها الأساسية

لقد كانت أحداث 13 ماي 1969 محطَّة انطلاق لوضع الحجر الأساس لسياسة اقتصادية جديدة "([2])NEP") هدفها القضاء على الفقر لتفادي أي انفجار اثني مستقبلي. وأن التنمية الناجحة هي التي تقضي على الفجوة الموجودة بين الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي بغضِّ النظر عن العرق أو اللغة أو الدين، حتى تتجسَّد الوحدة الوطنية ويستعِدُّ جميع الماليزيون لمواجهة التَحَدِّيات المقبلة، وفق استيراتيجية تعتمد الركائز الأساسية التالية:([3])

- ماليزيا أولا وأخيرا، واستيراتيجية التحكم الالكتروني: من خلال المثابرة، ثقافة التميز، قبول الآخر، الوفاء، التواضع، النزاهة، الجدارة، والعمل على خلق وحدة وطنية بغض النظر عن العرق أو المعتقد الديني. وهذا في ظِّل نموذج اقتصادي جديد، ([4]) هدفه الأساسي جعل ماليزيا دولة ذات دخل مرتفع. أي رفع الدَّخْل الفردي من 7000 دولار أمريكي عام 2007، إلى 15000 دولار أمريكي عام 2020. وتشجيع صناعة المعرفة، عبر اقتصاد شفَّاف وتنافسي، واعداد بنية تحتية قوِّية، واشراك الجميع دون استثناء، في ظِّلِ تنمية مستدامة.

هذا التوجه المستقبلي، تجلَّى في سياسة الرؤيا الوطنية "([5])NVP") للفترة 2001-2020([6]) أو النموذج الاقتصادي الجديد "([7])NEM") الذي تَمَّ الاعلان عنه يوم 30 مارس 2010 من قبل السيد نجيب تون رزاق، ليحلَّ مَحَلَّ السياسات الاقتصادية السابقة. وينقسم إلى خطة العشرية الأولى الممتدة من (2001-2010)، والخطة الثانية التي تغطي الفترة من (2010-2020) والتي تَمَّ

1 - Jayum A. Jawan and others, Ibid. P.P.162-164.

2 - Ibid. P.P.162-164.

3 -NVP: National Vision Policy.

4 -Chin Yee Whah Universiti Sains, The Evolution of Malaysia's Development Strategies and the Global Economy: Responses from SMEs and Civil Societies, Copenhagen Journal of Asian Studies, January 2012. P.11.

5 -NEM: New Economic Model.

6 - Chin Yee Whah Universiti Sains, Ibid. P.P.23, 24.

7 - Ibid. P.27.

الاعلان عنها يوم10 جوان 2010. والتي لعبت فيها الدولة الدور الايجابي حسب (Henderson"و"Richard "[1]، خاصة مع البطء في النمو الذي عرفه الاقتصاد الماليزي عام 1997-1998 على إثر الأزمة المالية الآسيوية، الركود في الاستثمارات والتحدِّي الاقتصادي المتزايد من قبل الدول المجاورة الصاعدة. هذا النموذج هو استيراتيجية تهدف إلى جعل ماليزيا مع حلول 2020 دولة ذات دخل مرتفع، ارتكازا على خمس مكونات أساسية: تقوية الاقتصاد الماليزي، تحسين قدرات المعرفة والابتكار، توطين عقلية التفكير للعالم المتقدم، تحسين النوعية والمستوى المعيشي، تعزيز وتقوية المؤسسات التنفيذية. في إطار ضمان تكافؤ الفرص، وتشجِّيع الاستثمارات الخاصة، بغية إخراج ماليزيا من فخِّ الدَّخْل المتوسط. وتفادي سلبيات البرامج الحكومية السابقة التي استفادت منها عرقيات على حساب أعراق أخرى، واستئصال السلوكيات غير السليمة، وتجسيد الهدف الأساسي المتمثِّل في اعتماد مفهوم الشمولية، حيث يساهم جميع الماليزيين في النمو الاقتصادي ويستفيدون منه.

كما ركَّز برنامج العشرية الثانية ([2]) على تسريع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، عبر تقديم الدَّعم المالي والتكنولوجي للتمكين من الابتكار، والحدِّ من هجرة الأدمغة الماليزية. وأكدَّت على ضرورة التحكُّم في التَقْيِّيم الالكتروني، وأهميته في تطوير الاقتصاد. لقد أحصت ماليزيا عام 2010 حوالي 1.695 شركة للتَقْيِّيم الالكتروني، باستثمار فاق 4.4 مليار دولار $، ويد عاملة تجاوزت 336.000 شخص، ومداخيل تجاوزت 55.8 مليار دولار. فالهدف المستقبلي الرئيسي للحكومة الماليزية ([3]) هو جعل ماليزيا ضمن إطار الدول المرتفعة الدَّخْل حسب تصنيف البنك الدولي والذي يتجاوز فيه الدَّخْل الاجمالي للفرد 12.746 دولار، بينما يتراوح حاليا 10.514 دولار. ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل مجهودات جبَّارة في كل القطاعات، تكلَّلت ببروز 17 شركة ماليزية ضمن أفضل 200 شركة في العالم، حسب آخر تصنيف لمجلة فوربس.

- الوحدة الوطنية وتغيير معادلة الولاء: لقد حُدِّدَتْ الوحدة الوطنية كهدف رئيسي، ([4]) يتم تحقِّيقه من خلال إستراتيجية ترتكز على شِقَّين: الأول يتمثل في القضاء على الفقر من خلال رفع مستويات الدَّخْل وفرص العمل لجميع الماليزيين بغض النظر عن العرق. والثاني هو إعادة هيكلة المجتمع للقضاء على تحديد العرق بوظائف اقتصادية ومواقع جغرافية. من خلال سياسة اقتصادية عادلة تضمن عدم تعرض أي مجموعة بعينها لأي احراج أو الشعور بأي حرمان.

كان النمو الاقتصادي والوحدة الوطنية متغيران متلازمان في الخماسي الثاني(1971-1975) بماليزيا، ([5]) من خلال إشراك الجميع، الجميع، والابتعاد عن اقصاء الاثنيات في العملية التنموية. بل الترويج لهويةٍ وطنية واحدة. لأن الفقر والتفاوت في الدَّخْل كانا سببًا في الصراعات الممزِّقة لنسيج الهوية. فغدت الاثنية جزءً مكونًا للدولة، وساهم النمو الاقتصادي في ربط جسور التعاون بين هذه الأقليات، وانتفاء الصدامات، وتعزيز الاندماج والوحدة. هذا الوضع الجديد غيَّر في مفاهيم ومواقف المجتمع المدني. وبالتالي الانتقال من الولاء للقبيلة والارتقاء به إلى الوطن. وذهبت السياسات العامة إلى أبعد من النمو الاقتصادي، ([6]) وطرحت الحكومة فكرة "Bangsa Malaysia" كيف يتم تَغيِّير الولاء من الانتماء الاثني، إلى الأمة الماليزية. يتم عبر الاعلام، وصنع برامج تعليمية متكاملة تشمل الجوانب الاجتماعية، الثقافية، السياسية...تصقل هذا التوجه الجديد. وهو نفس ماأكدَّت عليه الخطة

1 - Malasia, rumbo a la prosperidad, Ibid. 26/03/2015.

2 - Ragayah Haji Mat Zina, Ibid. P.22.

3 -Lee Hwok Aun, Development in Malaysia: Economics and Politics of an Idea, Academika 64, Journal of Southeast Asia Social Sciences and Humanities, University of Malaya, Malaysia, January 2004. P.P. 73, 74. Available at: http://ejournal.ukm.my/akademika/article/view/2880

4 - Ibid. P.P. 70-72.

5 - Ibid. P. 75.

6 - Lee Hwok Aun, Ibid. P.P. 70-72.

السباعية، حيث رأت أن الاتجاه العام للسياسة التنموية ليس الحفاظ على التقدم الاقتصادي فحسب، وإنما تجسيد أمة متطَّورة بالكامل كما هو متصور في الرؤيا 2020، تضمن العدالة الاجتماعية، الرفاه، الاستقرار السياسي، وزرع قيَّم روحية واجتماعية ايجابية.

- الدولة والدور القيادي:([1]) وجب على الدولة أن تلعب دورا في توجيه السياسات التنموية ارتكازًا على النصائح المقدَّمة من أطراف دولية، وهو ماركزَّت عليه الخطة الماليزية الثانية، من خلال لعبها دور المُوجِّهْ والقائد بالتوظيف في القطاعات العمومية، تقديم المنح الدراسية، تشيِّيد المنشآت العامة، تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وتدعيم القطاع الخاص، ضمن توجُهٍ يروم اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي.

- مقاربة اجتثاث الفقر والعدالة في التوزيع:([2]) أغلب سكان القرى يمتهنون الفلاحة ويعانون من مستوى دخل منخفض، مادفع بالحكومة إلى ضرورة توفير أساسيات العيش الرغيد، والعمل على تطوير القطاع الزراعي على المدى الطويل لتأمين شريحة واسعة من الفلاحين عبر استيراتيجية أدَّت إلى تخفيض نسبة الفقر من 49.3 % عام 1970 إلى 29.2 عام 1980، ثم إلى 17.1 عام 1990، ومنه إلى 7.5 % عام 1999. دون اهمال سكان المدن والعمل على إلغاء التمايز في مستوى التعليم بين الفئات الهشَّة والفقيرة، وكذلك الاثنيات، ودعوة الجميع للمشاركة بقوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد ارتفع مستوى الدَّخْل ([3]) من 304 دولار$ عام 1965 إلى 4.465 دولار$ عام 1996. وارتفعت نسبة متوسط الدَّخْل الريفي من 47.0 % عام 1970 إلى 54.5 % عام 1995. وارتفع الدَّخْل الفردي ([4]) من 4.000 رينجيت"Ringgit" ماليزي أي 1.600 دولار $ عام 1981، إلى 15.000 رينجيت، أي 3.900 دولار $ عام 2002. كما حقَّق قفزات نوعية في الاقتصاد، التعليم، البنية التحتية والخدمات. وشهدت ماليزيا ([5]) مرحلة نمو غير متقطع بلغ 8 %، كان للاستثمارات الأجنبية دور كبير في انجاحها. وقد تحسن المستوى المعيشي وارتفع معدل العمر من 56 سنة عام 1957 إلى 69 سنة عام 1990، أما النساء فارتفع من 58 سنة إلى 74 عام. إلى جانب انخفاض في معدل وفيات الأطفال من 76 للألف عام 1957 إلى 13 في الألف عام 1990.

الخطة التنموية ([6]) للفترة الممتدة من 1991 إلى 2000، أدَّت إلى نمو اقتصادي وتحسن في مستوى المعيشة. فزاد تدفق رأس المال الأجنبي وارتفاع الاستثمار، وزادت المداخيل. لكن وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة بسبب التركيز على التصنيع بدل الزراعة، حيث ارتفعت فاتورة الاستيراد من 3.4 مليار $ عام 1995 إلى 6.7 مليار عام 2000. إلاَّ نسبة التفاوت بين الفئات الاجتماعية انخفضت من 0.51 عام 1970 إلى 0.48 عام 1984، ثم إلى 0.44 عام 1990، وبالتالي لم تتسع الفجوات في الدَّخْل بين الفئات المختلفة.

---

[1] -Mohamed Ariff, the Malaysian Economic Experience and its Relevance for the OIC Member Countries, Islamic Economic Studies, Vol. 6, No. 1, November 1998. P.02. Available at: https://ideas.repec.org/a/ris/isecst/0091.html

[2] - Alfredo Pérez Bravo y Iván Roberto sierra, Ibid. P. 138.

[3] - Leong Choon Heng ET Tan Siew Hoey, Ibid. P.06.

[4] - Lee Hwok Aun, Ibid. P.P. 70-72.

[5] - محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 147.

[6] - المرجع السابق، ص.ص. 177-181.

- المنظومة التربوية والجودة في التعليم: لقد أوصى تقرير حكومي على ([1]) "أن إحدى المتطلبات الجوهرية لسياسة التعليم هو تهيئة جميع المدارس الابتدائية والثانوية إلى المستقبل، وإلى آمال الماليزين وتطلعاتهم". فأولت ماليزيا التعليم أهمية قصوى، واهتمت بالكبار والصغار بغية القضاء على الأمية، من خلال ضمان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني. ([2]) لقد بلغت نسبة الذين يحسنون القراءة والكتابة عام 2000 حوالي 93.8 % من جملة الساكنة، مقارنةً بـ 53 % عام 1970. وأن 99 % من الأطفال الذين بلغوا العاشرة من العمر قد سجُّلَت أسماؤهم في المدارس، وأن 92 % من تلاميذ المدارس الابتدائية قد انتقلوا إلى المرحلة الثانوية، كما يعاقب القانون الماليزي الآباء الذين لا يمدرسون أبناءهم. فقد ارتفع نصيب الفرد من نفقات التعليم من 145 مليون دولار أمريكي $ عام 1996، إلى 150 مليون $ عام 2000.

لقد ساعدت الحكومات الفيدرالية والحكومة المركزية الأسر الفقيرة على توفير الكتب والتكاليف، ([3]) وتقديم منح دراسية للمدارس الداخلية في المناطق الريفية، المنح الدراسية للتدريب الجامعي. وتماشيا مع أهداف التنمية للألفية ([4]) بلغت نسبة التمدرس في التحضيري 95 %، التعليم الابتدائي 98 %، التعليم الثانوي 89 % عام 2015، حسب احصاءات وزارة التربية الماليزية. مع التركيز على تعليم الجزء المهم في المجتمع وهو العنصر النسوي. فماليزيا بهذه الاحصاءات تفوق بـ 12 نقطة مئوية متوسط المستوى المسجَّل في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

لقد ركزت الحكومة على جودة التعليم واعتبرتها جوهرية في تعزيز تنمية رأس المال البشري، وتوفير العمالة الماهرة ورفع الانتاجية، وتحسين جاذبية الاستثمار. وأن مخطط التعليم 2013-2025 شمل اصلاحات كبيرة في المنظومة التعليمية تتعلق بالطلاب، تقيِّيم المعلمين، التدريب والتطوير الوظيفي، المهارة المهنية، وتنفيذ منهج دراسي مُنَقَّحْ يستند إلى معايير دولية "International Benchmarks"، وتعزيز استخدام مؤشرات الأداء "KPIs" للمعلمين وموظفي التعليم.

لقد تعرَّض منهج التدريس لتعديلات عدَّة مكَّنتْ من التكيُّف مع التحدِّيات الجديدة. وأن نمو ماليزيا الاقتصادي كان انعكاسًا لإستثمارها في البشر، وتأسيسها لنظام تعليمي قوي وفَّر لها قوة العمل الماهرة. وسهَّل عملية التحول من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على الرقمنة للوصول إلى الاقتصاد المعرفي. استقدام الخبرات الأجنبية والاستفادة منها في التعليم العالي والتقني للاجابة على حاجيات السوق المحلية والخارجية. إلى جانب إقامة المدارس الذكية "([5])"Smart School) قصد اللحاق بعصر المعلومات السريع. وهو مشروع وقَّعت عليه الحكومة مع شركة مدارس تليكوم الذكية، وانطلق عام 1999 ليتنهي عام 2002، يعتمد ربط هذه المدارس بشبكات الانترنت والاعلام الآلي. شمل 19 مدرسة نموذجية يضمن تسيِّيرها مدير وأساتذة مُميَّزون، لهم قدرات تمكنهم من تدريس مقاييس تساعد الطلبة على تطوير المهارات واكتساب التقنيات الجديدة، مع مراعاة لقدرات الطلبة ومستوياتهم. ويتم التحصيل في مقاييس كأنظمة التصنيع والنقل الذكية، شبكات الاتصال، نظم الطاقة

[1]-Thamir M Salih, Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia, Conference (56th), Fremantle, February 7-10, 2012 Jamestown, USA. P.P. 13, 14.
http://ageconsearch.umn.edu/record/124437/files/2012AC%20Salih%20CP.pdf

[2]-Vincent Koen and Others, Malaysia's Economic Success Story and Challenges, Economic Department, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 11-Jan-2017. P.P. 26, 27.
https://www.oecd.org/eco/Malaysia-s-economic-success-story-and-challenges.pdf

[3]- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 147.

[4]-Hal Hill, Malaysian Economic Development: Looking Backwards and Forward, Department of Economics, Crawford School of Economics and Government, College of Asia and the Pacific, Australian National University, November 2010. P.P.16, 17.

[5]- محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 182.

الخضراء... وحقَّقت المدارس التي تمكنت الحكومة من ربطها بشبكة الانترنت نتيجة اكراهات الأزمة المالية لعام 1997 أهدافها المرسومة، والتي بلغت 90% شهر ديسمبر 1999. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية فقد تَّم ربط جميع مدارس وجامعات ماليزيا بعمود فقري من شبكة الألياف البصرية السريعة التي تسمح بنقل حزم المعلومات الكبيرة.

لقد أشار كل من شِيمَالَا"Shyamala " ولِي "Lee "، أن هناك ثلاثة محاور أساسية دعَّمت سجِّل التعليم:((1

1- أن التعليم كان أولوية في معظم البرامج الحكومية، وترجم ذلك بالمستويات العالية من الانفاق الحكومي، والبرامج السخية للمنح الدراسية، كما احتلَّ التعليم حيّزًا مهمًا في برنامج "NEP".

2- تحسن التعليم انعكس على كل المؤشِّرات الكمية في جودة التعليم والمساواة في النتائج التعليمية عبر مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وبين مختلف الأعراق المُكوِّنة للشعب الماليزي.

3- بعد تحقيق أهداف المرحلة الابتدائية والثانوية تم الانتقال إلى التعليم العالي. فارتفع عدد الملتحقين بالجامعات العمومية، وزادت المنح الحكومية للطلبة الماليزيين للالتحاق بالجامعات الأجنبية، وفتحت السوق لموردي التعليم الدوليين الرئيسيين. أُنشِأت العديد من الجامعات الأجنبية الكبرى، مثل جامعات موناش ونوتنجهام "Monash and Nottingham"، إلى جانب عدد متزايد من الموردين المحليين ذوي الجودة. واحتلت ماليزيا مركزًا مميَّزًا في جنوب شرق آسيا في صناعة التعليم العالي الذي يساهم في تسريع النمو الاقتصادي.

- اقتصاد المعرفة والبعد التكنولوجي: لقد وضعت الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي، (2) فرسمت خططًا تتوافق والمعايير الدولية في نظم التدريس وتحديد التَخصُّصَات بالجامعات، وتشجيع التعاون والتبادل العلمي مع الجامعات العالمية قصد اكتساب المعارف والخبرات.

وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 2004، (3) فإن دور الإبداع والتكنولوجيا والابتكار قد أعاد تشكيل النمط الشامل للإنتاج الثقافي، والتجارة في جميع أنحاء العالم. وحاليًا جميع قطاعات الاقتصاد تحتاج هذه العناصر للحفاظ على الاستدامة والقدرة التنافسية. كما يساعد على خلق فرص العمل، الملكية الفكرية والرفع من عوائد الصادرات.

لقد ركَّزت ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي على اقتصاد المعرفة (4) من خلال استيراتيجية تكوين رأس المال البشري داخل الوطن وخارجه. وباتفاق مع المعهد الأمريكي للتعليم الدولي"US Institute for International Education" اعتبرت ماليزيا من العشر دول الأكثر ارسالاً للطلبة لمتابعة الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعَّم ذلك احتلالها لمركز مهم في تصدير الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، مادفع بها إلى إطلاق مشروع "الممَّر الصناعي التكنولوجي"، وإطلاق أجندة تقنية المعلومات الوطنية والنفوذ المتميز للوسائط المتعددة "Multimedia Super Corridor" بمدينة "Cyberjaya"، و"الحديقة التكنولوجية

1-Siti Salwa Isa and Others, The Development of the Creative Economy in Malaysia as Experienced in Two Different Case Studies, Conference Paper, May13th, 2015, IEEE Symposium in Business, Engineering and industrial Application, Langkawi, Malaysia. P. 521.

2-Alfredo Pérez Bravo, Iván Roberto Sierra Medel, La estrategia de crecimiento económico con equidad social en Malasia. Revista Mexicana de Política Exterior. P.67.

https://revistadigital.sre.gob.mx/images/stories/numeros/n69/perezb.pdf

3-Banco Mundial, Lecciones de experiencias exitosas de desarrollo, Instituto internacional para la democracia y la asistencia electoral, San José, Costa rica, mayo 2005. P.113.

4-TIG: Tecnología, Industria y Gobierno.

لماليزيا"، واعتماد المعايير الدولية ([1]) مثل "RosnattaNet"، بغية التواجد ضمن خارطة الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي. وهي مجموعة من الشركات العالمية الكبرى متخصِّصة في تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات والخدمات اللوجيستية تسعى جاهدة لإنشاء معايير مفتوحة تضبط الأعمال الإلكترونية على المستوى الصناعي. وهذا بهدف متابعة المشروع الحكومي "[2]"TIGeR) الذي يروم ثورة في الاقتصاد الالكتروني. احتلَّت ماليزيا المرتبة 31 عالميا في صناعة الروبوتات ([3]) قبل الصين التي تحتل المرتبة 35، وأهمية هذه التقنية في قطاع صناعة السيارات.

اعتبرت ماليزيا العلم والتكنولوجيا ([4]) وسيلة مهمة لمواجهة تحدِّيات العولمة. فشجَّعت الطلبة على الاهتمام به في الطورين الثانوي والجامعي بغية زيادة عدد العلماء، وخلق بيئة مواتية للأنشطة في مجال البحث والتطوير. تحسين الإبداع والابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية. كما شدَّدت الحكومة على التدريب التقني والمهني لتوفير عدد كاف من القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة، بهدف بناء اقتصاد قائم على المعرفة تكون فيه تكنولوجيا المعلومات مكونات أساسية لتحسين الانتاجية ومستوى المعيشة، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد عملت ماليزيا على دمج العلوم والتكنولوجيا في التخطيط والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تتمكن من مواجهة التنافسية الشديدة مع الشركات الكبرى التي تعتمد التقنيات الحديثة في إطار اقتصادي معولم. وقد حقَّقت مستوى مُرْضٍ من الكفاءة في العديد من القطاعات، لكن الضعف في القطاع الصناعي جعلها تتخذ مبادرة لترقية مرافق البحث والتطوير في الجامعات ومراكز العلوم والتكنولوجيا لتوفير بيئة أفضل لأنشطة البحث والتطوير. التحفيزات المالية للقطاع الخاص، قصد تشجيعه على الانخراط في قطاع التعليم والتدريب والبحث والتطوير. في تقرير للأونكتاد ([5]) عام 2008 اعتبرت ماليزيا واحدة من أكبر المنتجين في الصناعات المتقدمة كاقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، والابداع والابتكار. واستثمرت مليارات الرينجت في عدَّة مشاريع لتعزيز هذه القطاعات.

- الاسلام والمسار التنموي في ماليزيا:([6]) لقد أكَدَّ أحمد ابراهيم رئيس وزراء سابق في ماليزيا، والسيد عبد العزيز التويجري الأمين السابق للمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة أن من عوامل نهضة الدول الاسلامية في جنوب شرق آسيا كأندونيسيا وماليزيا هو قربها من مفهوم الاسلام الحقيقي الذي يرتكز على العلم والاعتدال والوسطية وليس العنف والتطرف. وهو ما أكدَّ عليه محمد مهاتير في العديد من المناسبات، وأن التصور الصحيح للاسلام أعطى دفعً قويًا في انجاح المسار التنموي لماليزيا.

- سلطة الثقافة والقيم الماليزية: إن للقِيَّم المعنوية وتقاليد المجتمع مكانة في حياة الآسيويين، وما الإشارة إلى التنين الآسيوي إلاَّ ايحاء لدور العامل الثقافي في الثورات التقنية التي عرفتها النمور الآسيوية. تبنَّت ماليزيا الانفتاح على الأفكار والثقافات مع الحفاظ على التوازن بين الهوية والعلاقة مع الآخر. ([7]) خاصة مع الحضارة الغربية والاستفادة من شقِّها الصناعي والتكنولوجي ولما لا

[1]-UNCTAD, Beyond Austerity: Towards a Global New Deal, Trade and Development Report 2017, Report by the secretariat of the United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, New York and Geneva, 2017. P. 48.

[2]-Mohammed B. Yusoff and others, Globalisation, Economic Policy, and Equity: The Case of Malaysia, OECD Development Centre, Paris, December 1Th, 2000. P.P.64, 65.

[3]-Siti Salwa Isa and Others, Ibid. P. 522.

[4]- محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية في ماليزيا، مجموعة مؤلفين، كتاب الاسلام والتنمية في آسيا، تحرير ماجدة علي صالح (جامعة القاهرة: 1999) ص. 115.

[5]- نفس المرجع، ص. 115.

[6]- وفاء لطفي، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية، 13 مارس 2010. ص.ص. 4-6. متاح على:-https://download-library-pdf-ebooks.com/27498-free-book

[7]- سعيد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مرجع سابق.

الأبعاد الثقافية الايجابية على المستوى الاجتماعي والقيْمي. فالثقافة السياسية، الديمقراطية، التعددية الحزبية، حرية الصحافة، المشاركة الفعَّالة للمجتمع المدني، كلها مؤشرات تدُّل على دولة قوِيةٍ وصحيحة.

المطلب الثاني: نجاح التجربة الماليزية وأسسها الرئيسية: يمكننا إجمالها في المتغيرات التالية

1- القيادة السياسية الحكيمة: الوعي السياسي والاحساس بالمسؤولية، وتحمل العبء بذكاء وبراعة مهَّد الطريق أمام صانع القرار لإستيعاب الاكراهات على المستوى المحلي، والنجاح في الحسابات على المستوى الإقليمي والدولي، وتجسيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وانتهاج برامج توافقية بين أطياف الأعراق المتباينة المشكلة للمجتمع الماليزي، وبناء علاقات عقلانية بين قيادات هذه الأعراق المختلفة، جوهر هذه المعادلة هو تقاسم الامتيازات والمناصب دون تمييز أو عنصرية.

لعب السيد مهاتير محمد الدور الأبرز في الانتقال بماليزيا من دولة زراعية ضعيفة إلى مصاف الدول المتقدمة المصدرة للتقنيات الدقيقة، والتكنولوجيات المعقدة. كما تمكَّن من مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية التي واجهتها ماليزيا عام 1998م، وقدَّم رؤية مستقبلية تتجاوز عام 2020م. وماكان لرؤساء الوزراء الذين جاؤا بعده إلاَّ اتباع نفس المنهج والمسار، مع التركيز على المهنية والشفافية في محاربة الفساد قصد مواصلة مشوار المسيرة التنموية الناجحة في ماليزيا.

2- التعايش السلمي وإدارة الصراع العرقي: على الرغم من اختلاف الأعراق المشكلة للمجتمع الماليزي إلا أنها تمكنت من استيعاب هذه التباينات، ورأت فيها محطةً للإثراء وليس مجالا للصراع والصدام. واستطاعت بناء قومية جديدة آمن بها الجميع تضم مبادئ عرفت بـ"روكونجارا"([1]) أي الإيديولوجية القومية. تعتمد على المبادئ التالية: الإيمان بالله، والاخلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة الاخلاق، والسلوك الجيد. والارتقاء بالولاء من العرق إلى حيّز أوسع يروم الأمة الماليزية.

3- الاستثمار في الانسان: أي أن الانسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسية. لأن التأثير في سلوك الأفراد لتحقيق الانضباط الجماعي، وحب العمل واحترام النظام، والشعور بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الاسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي. والعمل على زيادة المعارف والمهارات من خلال التعليم والاحتكَّاك مع المجتمعات المتطورة، وتهيئة الجَّو لتفجير الطاقات الكامنة، والابداع في كافة مجالات العلوم والمعارف، مع ايجاد بيئة محفزة للتنافس والتميز، وفسح المجال أمام جميع الأعراق للمشاركة في التغيير والتنمية الشاملة.

4- التضامن الاجتماعي والأسرة.([2]) إن قيمة الانسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة، فهو مستوعب داخلها ولا خروج له عنها. فالأسرة تلعب دورًا في إرساء الولاء السياسي، فهي نواة الولاء الوطني العام للدولة. فالأمة الماليزية عائلة كبيرة يرأسها الملك، رمز القيادة الجماعية. إن قيمة التدرج الاجتماعي والوظيفي قائمة على معايير الأفضلية للأكبر سنًا، وللأقدم وظيفيًا وأرقاهم مستوى علمًا ومعرفةً. ومن آليات اتخاذ القرار، اشتراك جميع مستويات الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة في اتخاذه تفاديًا للفرقة والانقسام. عكس البلدان المتخلفة، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورها في تأخر المجتمع، وعرقلة مساراته التنموية، حيث تتمتع مؤسساتها باللاحركة والجمود، وقد أثبتت التجربة أن للتربية الاجتماعية ابتداءًا من العائلة، ومرورًا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية دورًا مؤثرًا في سلوك الأفراد. خاصة عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الإجتماعية الذاتية.

5- صناعة الهوية الماليزية بين الأصالة والمعاصرة: التوفيق بينهما عن طريق التوليف والملاءمة. أرسلت البعثات واستقبلت الخبراء، واستفادت من الخبرات والمهارات الحديثة في مجالات التكنولوجيا، النظم الدستورية والقانونية، التعليم، الصحافة، الاقتصاد، ونظام الاتصالات عن طريق نقل التكنولوجيا وتطويعها وفقا لبيئتها الاجتماعية. وأن لكل دولة خصائصها، ولاتوجد وصفة سحرية

[1] - نفس المرجع، ص.ص. 4-6.

[2] -Ragayah Haji Mat Zina, Ibid. P.P. 47, 48.

يمكن الاعتماد عليها. لذلك قال رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ([1]) "أنه من الحماقة من يعتقد أن القفز إلى الديمقراطية سوف يحل مشاكل الدول، والأكثر حماقة من يدمر ويقتل لكي يفرض ديمقراطية من الخارج". كما ركز على أهمية اتباع نهج ديمقراطي ماليزي بعيد عن الاستنساخ الأعمى للديمقراطية الغربية، كونها لاتصلح لجميع الشعوب وتناقضاتها مع الثقافة السياسية المحلية. وعمل على تطبيق برنامج يرتكز على المزاوجة بين التنمية الصناعية والإصلاح السياسي، دون النأي عن مبادئ الإسلام وتعاليمه، واعتبرها المعيار الرئيس. وصناعة مجتمع يتمتع بالمساواة بين مختلف أعراقه كشرط من شروط التقدم الاجتماعي والسياسي. ولم يعتمد على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل عمل على تطويرها وفقًا للبيئة المحلِّية والمواءمة معها. أي انطلاق المؤسَّسات الماليزية في مختلف نشاطاتها من القِيَّم والتقاليد السائدة لدى العائلة الماليزية.

6- التركيز على البحث العلمي كونه نور والجهل ظلام: فَتَحَسَّن مستوى التعليم وارتفع معدل القراءة والكتابة، وغدا واحدًا من أعلى المُعدلات في العالم. وارسال البعثات إلى اليابان وكوريا ([2]) لإستنبات نقاط القُوَّة في التجارب الناجحة، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا، فهي مفتاح التغيِّير. فماليزيا تخصِّصُ 20 % من ميزانيتها القومية للتعليم، ([3]) وهي بذلك تفوق ميزانية الدفاع.

استنتاجات:

لقد استطاعت ماليزيا من خلال المراحل المختلفة التي قطعتها، والسياسات الاقتصادية التي انتهجتها، أن تؤسس لنموذج تنموي بَزَغ نوره من شرق آسيا أغرى العديد من الدول على محاولة استشفاف نقاط القوَّة والمحطَّات الحاسمة في استراتيجيات الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا، ومن مستوى دخل منخفض إلى مستوى رفاه فاق العديد من الدول الأوربية. وعليه يمكننا حصر نقاط القوة في هذه التجربة المميزة في العناصر التالية:

- أن الاعتماد على الثروات الطبيعية لوحدها لا يكون كافيا لتسريع وإنجاح المسار التنموي، وإنما التنويع هو حجر الزاوية لإنجاح التجربة، دون إغفال الأبعاد الاجتماعية والثقافية.
- التحول الهيكلي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد منتج، وتحسين لنوعية الحياة وتوزيع الدخل، الخدمات الصحية، وارتفاع في معدل العمر. التركيز على التصنيع والتنمية الريفية، ساهما في تخفيض معدل الفقر والبطالة، ورفع مستوى الدخل والمعيشة.
- الاهتمام بالإنسان والتعليم كان في صميم قناعات صانع القرار الماليزي.
- أهمية البعد الزمني في استيعاب التقدم التكنولوجي ورسم السيناريوهات المستقبلية من خلال التراكم المعرفي وفق الخطط المرسومة.
- نجاح النظام السياسي الماليزي في توفير آلية مناسبة تنصهر فيها كل التباينات الدينية والعرقية ضمن معادلة غير صفرية "رابح-رابح"، والتعامل الواقعي مع المتغيرات والاكراهات.
- قدرة صانع القرار على التوغل في البنى الادراكية لنسيج المجتمع الماليزي والنجاح في بناء رمزية الذوات والمؤسسات.

في الأخير كانت المواءمة بين التقاليد والمعاصرة، واحترام القيَّم الآسيوية، ومبادئ الاسلام وتعاليمه خطوطًا فاصلة في توجيه بوصلة التجربة الماليزية وتحديد مجالاتها المتباينة.

[1] - محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص. 175.

2

3